الجنوب العربي.. وحدة الأرض والهوية في وجه مشاريع التقسيم

وحدة جغرافية وهوية وطنية وشعب يعيد صياغة مستقبله

الدولة القادمة.. فيدرالية عادلة لا مركزية

الجنوب كاملا لا يقبل القسمة

الأمناء / عدن :

في خضم النقاشات المتصاعدة حول مستقبل الجنوب العربي، وتزامنًا مع محاولات البعض إحياء خرائط التقسيم الاستعمارية، خرج الدكتور حسين العاقل، الأكاديمي والباحث السياسي، بمقال حاسم يعيد التأكيد على وحدة أراضي الجنوب العربيّ كجسد واحد لا يتجزأ، وينسف فيه سرديات التشظي التي يعوّل عليها خصوم القضية الجنوبية.

من حبروت إلى حنيش.. وحدة جغرافية وهوية وطنية

في مقاله الذي حمل عنوان «أراضي محافظات الجنوب العربي جسد واحد لا يتجزأ»، أشار الدكتور العاقل إلى الامتداد الجغرافي الموحد لأراضي الجنوب العربي من شرق المهرة إلى غرب باب المندب، ومن أقصى سقطرى جنوبًا إلى حدود الربع الخالي شمالًا، بمساحة تُقدّر بـ336,000 كيلومتر مربع، هذا الامتداد ليس مجرد ترسيم على الخرائط، بل يمثل وحدة الأرض والإنسان والهوية التي حافظ عليها أبناء الجنوب رغم محاولات التمزيق التي فرضتها قوى استعمارية أو مراكز نفوذ سياسية لاحقة.

الرد على دعاة التقسيم: التاريخ لا يُزَوّر

ويرد الدكتور العاقل بقوة على من يحاولون توظيف الإرث الاستعماري لخدمة أجندات تقسيمية، قائلًا إن الاستعانة باتفاقيات الحماية البريطانية أو الموروث السلطاني لا تعني شيئًا أمام حقيقة أن شعب الجنوب قد خاض نضالًا مريرًا لتوحيد أرضه تحت راية واحدة.

ويضيف أن محاولات إعادة إنتاج هذه التصنيفات السياسية أو إحياء سلطات ما قبل الاستقلال ما هي إلا «مزاعم عبثية»، ثبت فشلها تاريخيًا، ولن تجد اليوم أي حاضنة شعبية أو مشروعية وطنية.

من التجزئة إلى الوحدة.. شعب يُعيد صياغة مستقبله

يشير العاقل إلى تجربة التوحيد التي خاضها الجنوبيون بعد الاستقلال عن بريطانيا، حين تجاوزوا أكثر من 23 سلطنة ومشيخة وإمارة ليعلنوا تأسيس «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية»، ثم «الجمهورية الديمقراطية الشعبية».

ويوضح أن هذا التحول لم يكن نتيجة ضغوط خارجية فقط، بل نتيجة وعي جمعي وطني، أراد للجنوب أن يكون كيانًا موحدًا وقويًا.

الدولة القادمة.. فيدرالية عادلة لا مركزية

وفي تأكيد واضح على مشروع الدولة الجنوبية الجديدة، يرى الدكتور العاقل أن الجنوب يتجه نحو إقامة دولة فيدرالية مستقلة ذات سيادة، تمنح فيها كل محافظة حكمها الذاتي الكامل، وتدير مواردها بشكل مباشر وفق تشريعات دستورية عادلة، تحفظ الحقوق وتمنع التغوّل أو الاستبداد باسم المركز.

ويؤكد أن هذا النموذج يحقق التوازن بين وحدة الأرض والهوية من جهة، والعدالة الإدارية والسياسية من جهة أخرى، مشددًا على أن الجنوب ليس بحاجة لوصاية من أحد، وأن خيارات شعبه واضحة ومستقرة.

تحذير للعبثيين: لا تعبثوا بإرادة شعبنا

بلغة حازمة، يوجّه العاقل رسالته إلى من وصفهم بـ«الباحثين عن الأوهام»، داعيًا إياهم إلى الترفّع عن اجترار المشاريع الفاشلة، والتوقف عن محاولات شق الصف الجنوبي.

ويذكّر بأن المجلس الانتقالي الجنوبي، بوثائقه وخطابه وأدائه السياسي، هو الحامل الشرعي لمشروع الاستقلال، وهو المؤطر قانونًا وشعبيًا لتحقيق تطلعات شعب الجنوب.

ويختم مقاله بدعوة صريحة إلى الاحتكام للعقل والحكمة، والانخراط في مشروع وطني شامل يُجنّب الجنوب مغبة الصراعات الداخلية ويحصّنه من محاولات الاختراق.

الجنوب أرضًا وشعبًا.. لا يقبل القسمة

إن ما أراد الدكتور حسين العاقل التأكيد عليه في مقاله لا يندرج ضمن إطار السجال السياسي العابر، بل هو تثبيت لحقيقة مركزية في الوعي الجنوبي: أن الجنوب كلٌ لا يُجزّأ، وأن الجغرافيا ليست قابلة لإعادة التفصيل وفق رغبات ضيقة أو مصالح مشبوهة.

في زمن تتداخل فيه المشاريع وتتنازع القوى على النفوذ، يظل الجنوب متمسكًا بوحدته، وهويته، ومشروعه الوطني المستقل، مدعومًا بتاريخ من النضال، ووعي سياسي لا تنطلي عليه الألاعيب القديمة.

تحليل - الحكم الذاتي لحضرموت بين غموض المفهوم وإشكاليات الواقع والنظرية

الأمناء / كتب / المحامي / صلاح ثوبان:

كتب المحامي/صلاح ثوبان مقالا تحليليا حول رؤية الحكم الذاتي لحضرموت وغموض مفهومه واشكاليات الواقع والنظرية المتعلقة به.

وقال المحامي/ صلاح ثوبان في تحليله :» إن القرارات والمواقف التي تُتخذ دون دراسة متأنية، ودون فهم شامل للوقائع المحيطة بها وأسبابها، غالبًا ما تؤدي إلى نتائج لا تخدم الأهداف المرجوة منها. إذ إن الجهل أو التجاهل لما يترتب على هذه القرارات، سيُفضي حتمًا إلى بروز معوقات تُفشل تنفيذها على أرض الواقع.

وقد دفعتني إلى تناول هذا الموضوع، تساؤلات ظلت تُراودني دون أن أجد لها جوابًا شافيًا، وذلك عقب قراءتي لما ورد في بيان إعلان لقاء حضرموت التاريخي الصادر عن اللقاء الموسع لشيوخ ومقادمة ومناصب القبائل، والشخصيات الاجتماعية، وممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني - الهضبة - بتاريخ 12 أبريل 2025.

تحديدًا ما ورد في الفقرة الأولى من المخرجات، حول «ضرورة تحقيق الحكم الذاتي كأدنى استحقاق لحضرموت».

وأضاف :» ولفهم هذا الطرح، لا بد من الوقوف على عدد من النقاط الجوهرية:-

أولًا: ما هو شكل الدولة التي ترتبط بها حضرموت اليوم؟ هل هي دولة مركزية بسيطة، أم دولة مركبة (فيدرالية أو كونفدرالية)؟

هذا السؤال جوهري، لأن توصيف الحكم الذاتي يختلف باختلاف شكل الدولة. البيان جاء مبهمًا، ولم يُحدد مع أي شكل من الدولة سيكون هذا الحكم الذاتي. ورغم تفهمنا لهذا الغموض، إلا أن البيان ذاته، وفي الفقرة الثانية، طالب المجتمع الدولي والمملكة العربية السعودية بالتسريع في خطوات تنفيذ الحكم الذاتي لحضرموت.

ثانيًا : الفرق بين الحكم الذاتي والإدارة الذاتية

ثمة فرق جوهري بين المصطلحين».

وأشار إلى أن الحكم الذاتي: يتصل باللامركزية السياسية، ويشمل سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، تُمكن الإقليم من إدارة شؤونه الداخلية، مع احتفاظ المركز بالسيادة على مسائل محددة كالأمن القومي، العلاقات الخارجية، العملة، الجنسية، والضرائب السيادية.

الإدارة الذاتية: تنبثق من اللامركزية الإدارية، وهي أضيق نطاقًا وأقل سلطة.

وبالتالي، فإن الحديث عن «حكم ذاتي» في ظل دولة مركزية، يختلف كليًا عن المفهوم الحقيقي المتعارف عليه دوليًا للحكم الذاتي.

ثالثًا: ماذا لو أُعلن الحكم الذاتي لحضرموت؟

لنفترض، جدلًا، أن معجزة سياسية إقليمية أو دولية منحت حضرموت الحكم الذاتي، فهل ستتمكن من:

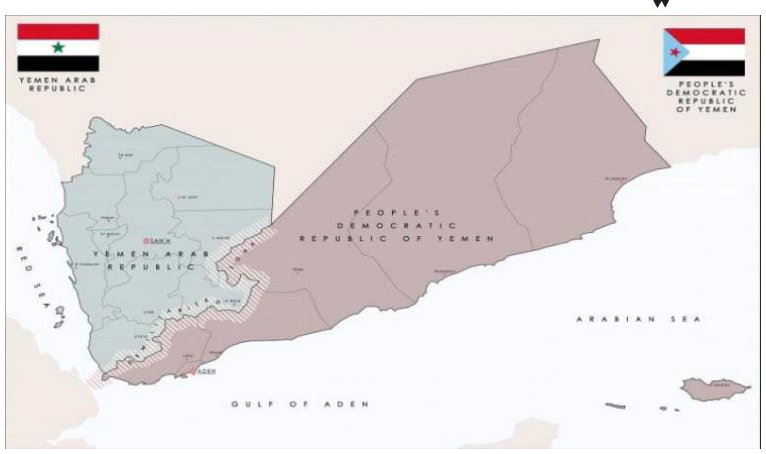

استغلال مواردها النفطية؟

مع العلم أن التصدير متوقف بفعل تهديدات الحوثيين، والشرعية عاجزة عن ردع هذه التهديدات.

هل لدى التحالف القدرة الفعلية على فرض الحكم الذاتي؟

وهل تستطيع الكيانات القبلية والسياسية الحضرمية فرض هذا الخيار إن رفضه التحالف والمجتمع الدولي؟

الإجابة على هذه الأسئلة، برأيي، واضحة للجميع.

رابعًا: مغالطات مركزية في مفاهيم الحكم الذاتي

الحديث عن الحكم الذاتي في ظل دولة بسيطة مركزية، غالبًا ما يكون مغالطة سياسية. هدفه إقناع الأقاليم بعدم المطالبة بالانفصال أو فك الارتباط.

ولنا في إقليم كردستان العراق، وجنوب السودان سابقًا، أمثلة واضحة.

فقرارات تلك الأقاليم ظلت خاضعة لرقابة المركز، ولم تكن سوى حكم ذاتي شكلي، فرضته ظروف خاصة، لا طبيعة النظام الدستوري.

خامسًا: غياب النصوص الدستورية

الحكم الذاتي لا يُمنح هكذا، بل يجب أن يُنص عليه في وثيقة دستورية للدولة. أما دون ذلك، فهو مجرد حلم لا يستند إلى أي تأويل قانوني. والاعتماد على التحالف أو المجتمع الدولي لتحقيقه أمر مستبعد، إذ إن قرارات مجلس الأمن الحالية تقتصر على دعم الشرعية وإنهاء الانقلاب، ولا تمنح صلاحيات لإقرار مثل هذا النظام.

الواقع السياسي: معقد ومتشابك

بتحليل بسيط للمشهد اليمني، تبرز عدة عوائق واقعية وقانونية أمام تحقيق الحكم الذاتي لحضرموت، منها:

غياب الضمانات الدولية.

رفض القوى المسيطرة في صنعاء (حوثي، مؤتمر، إصلاح) لأي خيار يهدد نفوذها.

وأختتم :» أن احتمال استخدام القوة لفرض سلطة المنتصر بعد انتهاء الحرب.

دعم شمالي ظاهري للحكم الذاتي لحضرموت قد يكون تكتيكا لعرقلة مشروع استعادة دولة الجنوب، وفصل حضرموت عنها.

ختامًا: لسنا ضد أي خيارات سياسية لحضرموت، ولا ضد أي مكون سياسي أو قبلي. لكن ينبغي أن نُجنب حضرموت المماحكات، وأن نعلي مصلحتها فوق الجميع. وأقول بكل ثقة: إن أمام حضرموت خيارات واقعية وممكنة، أكثر جدوى من انتظار «من يمنحها» حكمًا ذاتيًا قد لا تملكه غدًا إذا تغيرت موازين القوة.